300 مليون دينار تسهيلات مالية مع بنوك محلية وعالمية

«الكويتية»: حصّلنا 117 مليون دينار مديونيات متأخرة على الوزارات

■ إعادة تسعير خدمات الإنترنت على الطائرات لتتناسب مع شرائح المستخدمين

■ زيادة مبيعات الشركة عبر القنوات الإلكترونية بـ 21٪ لتصل إلى 36,5 مليون دينار

■ زيادة مصروفات الوقود بـ 34 مليون دينار.. والهبوط وعبور الأجواء بـ 13 مليون دينار

■ اتفاقية جديدة مع وزارة المالية بشأن خصومات على التذاكر لترغيب الوزارات والهيئات

أحمد مغربي

أرجعت شركة الخطوط الجوية الكويتية ارتفاع خسائر السنة المالية الماضية بنسبة 60,8٪ عن العام السابق الى زيادة المصروفات التشغيلية التي نتجت عن زيادة عدد الرحلات من 24 ألف رحلة في عام 2016 الى 30,2 ألف رحلة في 2017 بمعدل زيادة بلغ 26,3٪.

وقالت «الكويتية» في ردها على سؤال برلماني، حصلت «الأنباء» على نسخة منه، ان الشركة نجحت في زيادة عدد المقاعد المتاحة من 4,1 ملايين مقعد الى 6,13 ملايين مقعد بمعدل زيادة بلغ 51٪، وتمت زيادة عدد الركاب الفعلية من 2,98 مليون راكب في 2016 الى 4,1 ملايين راكب في 2017 بنسبة زيادة 38٪.

وأوضحت «الكويتية» ان مصروفات الشركة شهدت زيادة نظرا لزيادة عدد طائرات الأسطول بتسلم 10 طائرات من شركة بوينغ خلال 2017، وتمت زيادة مصروفات الوقود بـ 34 مليون دينار، بالاضافة الى زيادة مصروفات الهبوط وعبور الأجواء بـ 13 مليون دينار وزيادة مصروفات استئجار الطائرات بـ 8 ملايين دينار.

وأشارت الى ان الشركة اتخذت تدابير عدة مهمة تهدف الى خفض المصروفات كالتالي:

1 ـ مراجعة نظام العمولة والانتقال الى نظام (إلغاء العمولة) ابتداء من يناير 2018 في معظم أسواق الكويتية.

2 ـ تم اتخاذ تدابير رقابية إضافية على تكاليف أنظمة الحجز العالمية Global GDS(Distribution System) ومتابعة أداء وكلاء السفر لمنع اي سوء استخدام لهذا النظام، وإصدار مذكرات خصم (ADMs) على الوكيل في حال إساءة الاستخدام.

3 ـ مراجعة الاتفاقيات القائمة والتفاوض مع مزودي الخدمات المختلفة في العالم لتحقيق شروط أفضل لصالح الخطوط الكويتية خاصة في ضوء التطور الحالي في الخدمات التي تقدمها الشركة.

4 ـ إغلاق بعض مكاتب المحطات الخارجية ذات الأداء المنخفض مثل تونس وتورنتو.

5 ـ تشارك «الكويتية» سنويا في مشروع التفاوض الجماعي المشترك مع مزودي الوقود في العالم، وذلك عن طريق منظمة الطيران العربي (AACO) للتوصل الى أفضل أسعار الوقود في معظم مطارات العالم.

وأشارت الى أن الشركة تقوم حاليا بإعادة تسعير خدمة الانترنت على طائراتها بالاتفاق مع مزودي الخدمة ليتناسب ذلك مع شرائح المستخدمين وليكون بناء على سعة (الميجابايت) بحيث يتحقق لها ايراد أفضل.

وحول أسباب تدني ايرادات التذاكر في نقاط البيع المحلية، قالت «الكويتية» ان الكثير من عملاء الشركة تحولوا الى شراء التذاكر عن طريق القنوات الالكترونية وهي:

● موقع الشركة على الانترنت.

● تطبيق الشركة على الهواتف الذكية.

● مواقع البيع العالمية بالانترنت (وتعامل معاملة مكاتب السفريات).

حيث حققت الشركة زيادة في مبيعات عبر قنواتها الالكترونية من 30,2 مليون دينار في عام 2016 الى 36,5 مليون دينار أي بزيادة 21٪ في السنة.

ولتطوير مبيعات مكاتب الشركة المحلية قامت مؤخرا في عام 2018 بافتتاح مكتب مبيعات بمجمع الأڤنيوز، حيث يحظى هذا المكتب بإقبال كبير من العملاء، وتتوقع الشركة تحسن مبيعات المكتب خلال هذه السنة، وحققت الشركة زيادة في إجمالي مبيعاتها لنفس الفترة، حيث وصلت إيراداتها الى 225,9 مليون دينار في عام 2017 مقارنة بـ 185,5 مليون دينار في 2016، أي بزيادة 40,3 مليون دينار (زيادة بنسبة 21,7٪).

وذكرت أن الايرادات التقديرية لمكاتب الشركة في الدول الأخرى (المحطات الخارجية) تستند الى الخطة السنوية للشركة، حيث تسعى الشركة لتحفيز مديري مبيعاتها في العالم لتحقيق أفضل العوائد في تلك الاسواق، وقامت الشركة في عام 2017 برفع سقف الأهداف البيعية لجميع المحطات الخارجية لتحقيق هذه الاهداف. ومع أن إيرادات الشركة السنوية في ارتفاع، الا أنها واجهت العديد من العوائق التي أدت الى تدني إيراداتها، ومن ذلك:

ـ المنافسة الشديدة بين الشركات.

ـ سياسة الاجواء المفتوحة المتفق عليها بين الكويت والعديد من الدول والتي أثرت سلبا، وذلك بزيادة السعات المعروضة وانخفاض معدل العائد لكل راكب، وأثر ذلك على سوق الكويت والاسواق الموصولة منه وإليه.

ـ فقدان الشركة لجزء من حصتها السوقية للشركات الكويتية الاخرى، خاصة للوجهات المغذية لسوق الكويت مثل مصر والهند.

ـ التشغيل المنخفض التكاليف على خط كويت ـ مانيلا مما أثر سلبا على ايرادات تلك المحطة.

وتقوم الشركة ومن خلال مؤتمر المبيعات السنوي ومن خلال الزيارات المتكررة للمكاتب الخارجية بمتابعة أداء تلك المكاتب ومساعدتها بالأدوات التسويقية والبيانات التي تعينها على زيادة إيراداتها.

وقالت ان الشركة اتخذت إجراءات عديدة لمعالجة وضع السيولة النقدية لها كالآتي:

ـ بيع وإعادة استئجار 4 طائرات من طراز ـ B777 300ER في عام 2017.

ـ بيع وإعادة استئجار طائرة من طراز B777ـ300ER في عام 2018.

ـ الاتفاقية الجديدة مع وزارة المالية بشأن الخصومات على التذاكر لترغيب الوزارات والهيئات في زيادة المبيعات.

ـ السعي لدى مجلس الوزراء لحث الوزارات على سداد المديونيات، وتم تحصيل مبلغ 117 مليون دينار منذ يناير 2018 الى أغسطس 2019.

ـ السعي لدى الهيئة العامة للاستثمار من أجل تغطية خسائر السنوات السابقة.

ـ قامت الشركة بتوقيع عقود تسهيلات مالية مع عدة بنوك محلية وعالمية بقيمة إجمالية 300 مليون دينار.

العمل في الحزمة 5 بمصفاة الزور تسير على قدم وساق

تشغيل مصفاة الزور جزئياً في يونيو 2020

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن العمل يجري على قدم وساق لتنفيذ حزمة الاعمال البحرية المعروفة بالحزمة 5 في مصفاة الزور، حيث تبلغ قيمة المصفاة الاجمالية 16 مليار دولار وستصل طاقتها التكريرية إلى 615 ألف برميل يوميا.

ونسبت الى مصادر صناعية مطلعة قولها «ان العمل في الحزمة يجري حسب المسار الصحيح لإنجازها على نحو يتماشى مع هدف الشركة المتمثل في تشغيل المصفاة وبدء عمليات التكرير بحلول منتصف العام المقبل».

وقالت المجلة إن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) المملوكة للدولة هي صاحبة المشروع، ويتمثل الهدف من إنشائها كإحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية في أكتوبر 2016 في تنفيذ وإدارة مشاريع الكويت الطموحة للتكرير والبتروكيماويات والغاز الطبيعي المسال (LNG) في مجمع الزور للتكرير وإنتاج البتروكيماويات.

وأشارت المجلة الى أن الرئيس التنفيذي بالإنابة لشركة كيبيك حاتم العوضي صرح في أكتوبر الماضي بأن العمل في المصفاة قد اكتمل بنسبة 91,8٪ وسيبدأ تشغيلها جزئيا في يونيو 2020.

وذكر العوضي انه حتى نهاية سبتمبر، تم إنفاق ما مجموعه 3,69 مليارات دينار على المشروع.

كما أعلنت شركة البترول والكيماويات الصينية (سينوبيك) في وقت سابق من هذا الشهر عن اكتمال بناء الوحدة المركزية لمشروع مصفاة الزور.

تجدر الإشارة الى أن ترسية عقد مشروع المصفاة قد تمت في يوليو 2015 على كونسورتيوم يضم كلا من شركة سينوبيك الصينية، وشركة هانوا للهندسة والإنشاءات الكورية الجنوبية وشركة تيكنيكاس ريونيداس الإسبانية.

وختمت ميد بالقول انه من المتوقع أن تكون مصفاة الزور أكبر مصفاة لتكرير النفط في الشرق الأوسط عندما تبدأ عملياتها بطاقتها الكاملة، حيث ستنتج البنزين والديزل والكيروسين وفقا لمعايير الانبعاثات الأوروبية Euro 5.

بيع 16 فندقاً في تونس.. وقرارات مرتقبة لبيع 5 فنادق

«هيئة الاستثمار»: لن نتوانى في بيع استثماراتنا السياحية.. إذا سنحت الفرصة

محمد عواضة

قالت الهيئة العامة للاستثمار انها لن تتوانى في اتخاذ قرارات بيع استثماراتها بالقطاع السياحي والفندقي متى ما توافرت الفرصة والسعر المناسب، خاصة ان الدور الرئيسي للهيئة العامة للاستثمار حسب قانون انشائها هو إدارة الأموال العامة بهدف تحقيق العوائد على تلك الأموال.

واضافت الهيئة، في وثيقة حصلت «الأنباء» على نسخة منها، ان التجارب اثبتت أن الفنادق كأداة استثمارية لم تكن مجدية وهي معرضة بطبيعتها إلى التذبذب في الأداء بحكم طبيعتها الحساسة تجاه الظروف الاقتصادية والأمنية، وذلك خلافا للأدوات الاستثمارية الأخرى التي تتسم بالثبات النسبي والاستقرار.

وكشفت الوثيقة ان الهيئة تمكنت من بيع بعض مساهماتها في بعض الفنادق وبيع عدد منها خاصة في المملكة المغربية (عدد فندقين) وصدور قرارات أخرى من مجلس الإدارة بشأن بيع 5 فنادق اخرى، وكذلك في تونس تم بيع 16 فندقا.

واشارت الهيئة في الوثيقة الى انها، بصفتها مديرا لصندوق سيادي، تسهم بجميع القطاعات الاستثمارية، ومن ضمنها القطاع السياحي، كما انها تسهم برؤوس اموال تلك الشركات، أما فيما يتعلق بمقدار هذا الاستثمار فهو يظهر في ميزانيات تلك الشركات وكأحد مكونات الاصول العقارية الى جانب المساهمات في القطاعات الأخرى وهي كالآتي:

● المجموعة الدولية للاستثمار والسياحة، ونسبة مساهمة الهيئة 100٪.

● شركة الزمالك للاستثمار والسياحة، ونسبة مساهمة الهيئة 100٪.

● الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة، ونسبة مساهمة الهيئة 11,824٪.

● الشركة السورية العربية للفنادق والسياحة، ونسبة مساهمة الهيئة 16,163٪.

● الشركة السعودية للخدمات الفندقية، ونسبة مساهمة الهيئة 10٪.

● شركة الفنادق السودانية الكويتية المحدودة، ونسبة مساهمة الهيئة 100٪.

● الشركة العربية للفنادق المحدودة، ونسبة مساهمة الهيئة 100٪.

● شركة الفنادق الوطنية، ونسبة مساهمة الهيئة 32,841٪.

● شركة منتزه طبرقة، ونسبة مساهمة الهيئة 100٪.

● شركة البحر العربي المحدودة ـ كراتشي 100٪.

أجواء هادئة تسود الأسواق في أسبوع الأعياد وسط تفاؤل على الصعيد التجاري

«الوطني»: النظرة المستقبلية لـ 2020.. هدوء أكثر للسياسة النقدية

■ استمرار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأميركية والصين في 2020

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الخطوط التي رسمت معالم هذا العام تمثلت في توجه البنوك المركزية الكبرى نحو خفض أسعار الفائدة للتعامل مع التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الحرب التجارية وتبعات ذلك من تراجع أنشطة الصناعات التحويلية. ففي الوقت الذي بدأ فيه الاحتياطي الفيدرالي برفع سعر الفائدة قبل العام 2019 افسح ذلك له المجال لتطبيق سياسات نقدية تيسيرية وسط أضعف مستويات للنمو منذ الأزمة المالية في 2008. في حين وجد آخرون، مثل البنك المركزي الأوروبي، أنفسهم في موقف أكثر صعوبة واضطروا إلى خفض أسعار الفائدة إلى مستويات سلبية.

وأضاف التقرير أن النظرة المستقبلية للعام 2020 تشير إلى توجهات أكثر هدوءا على صعيد السياسة النقدية، حيث ستستغرق السياسات المالية بعض الوقت لتصبح نافذة المفعول، في حين تبدو آفاق النمو أكثر إشراقا نظرا لحل اثنين من أكبر العقبات التي تعيق الاقتصاد العالمي إلى حد ما، ألا وهما الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي.

وبعد أن ساهم التأثير السلبي للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في هز مستويات الثقة على مدار العام 2019، فقد أدى توصل الطرفين إلى اتفاق تجاري أخيرا إلى توفير بعض الوضوح. وأخذ معظم الاقتصاديين في الحسبان اتفاق المرحلة الأولى إلى حد ما، وتبع ذلك حالة من الاستقرار في ظل عودة الثقة إلى الأسواق والشركات. وعلى أقل تقدير، من شأن الاتفاق أن يخفف من توقعات السيناريوهات القاسية المشار إليها قبل أشهر قليلة. إلا أن التوصل إلى المرحلة الأولى من الاتفاق يترك بعض القضايا المعقدة دون حل بما يترك الباب مفتوحا لمزيد من الاشتباكات بين أكبر اقتصادين على مستوى العالم مع اقتراب الرئيس ترامب من موسم إعادة انتخابه في نوفمبر.

ولم يترك رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول مجالا للشك في أن أسعار الفائدة ستبقى مستقرة لفترة طويلة، حيث صرح بأن الموقف الحالي «من المرجح أن يظل مناسبا» ما لم تكن توقعات الاحتياطي الفيدرالي المواتية للاقتصاد بحاجة إلى إعادة تقييم. وأبقى صانعو السياسات أسعار الفائدة ثابتة عند مستوى 1,5٪ ـ 1,75٪ في اجتماعهم الأخير بعد خفضها ثلاث مرات متتالية.

أسواق العملات والأسهم

وذكر التقرير انه تم تداول مؤشر الدولار ضمن نطاق محدود خلال الأسبوع، حيث كان ضعف أنشطة التداولات هو سيد الموقف في أسواق العملات، إلا أنه مع انتهاء عطلة الأعياد يوم الجمعة، تراجع مؤشر الدولار إلى أدنى مستوياته المسجلة في أسبوع واحد وصولا إلى 97,264 في ظل ارتفاع اليورو إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أسبوعين عند 1,1188.

وأشار التقرير إلى أن الأسهم شهدت أداء جيدا على مستوى العالم هذا العام، وجاءت أسهم قطاع التكنولوجيا في الصدارة وسجلت بورصة ناسداك مكاسب بلغت 36٪ منذ بداية العام حتى تاريخه، تبعها مؤشر ستاندرد اند بورز 500 بنمو بلغت نسبته 29,24٪ ومؤشر داو جونز بنسبة 22,69٪. كما شهدت الأسهم الأوروبية اتجاهات مماثلة حيث ارتفع مؤشر يورو ستوكس 50 بنسبة 26,06٪، في حين كان أداء مؤشر فوتسي 100 في المملكة المتحدة هو الأضعف على مستوى الأسواق المتقدمة نظرا لتزايد الشكوك السياسية خلال العام 2019، حيث حقق مكاسب متواضعة بلغت 13,82٪.

من جهة أخرى، أوضح التقرير أن البنك المركزي الأوروبي تعهد من خلال رئيسته المعينة حديثا كريستين لاجارد، بزيادة السياسات التحفيزية مجددا إذا لزم الأمر. ويشير صانعو السياسات باستمرار إلى الآثار الضارة لمعدلات الفائدة السلبية على الودائع التي يطبقها البنك المركزي الأوروبي والتي امتد أثرها ليشمل تراجع ربحية البنوك والمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.

مستقبليا، تتمثل التوقعات الرئيسية في ثبات معدلات الفائدة مع استمرار برنامج التيسير الكمي طوال العام 2020 وما بعد ذلك. وفي ضوء السياسات المتبعة من قبل البنوك المركزية الكبرى، قد يقع البنك المركزي الأوروبي تحت وطأة الاختبار مرة أخرى إذا تعثر الأداء الاقتصادي في ظل الشكوك التجارية أو في حالة لم يتحسن الأداء المتدهور للكتلة الصناعية وامتد أثره ليشمل قطاع الخدمات.